الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 January 2019

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل النظامية

التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولا- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لينظر فيه مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، استجابة لطلبه بالحصول على تحديثات منتظمة عن التقارير التي يرفعها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط إلى مجلس إدارته وإلى الإدارة.[(١)] ويوجز التقريرُ أنشطة المعهد خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩. ويغطي التقرير الأنشطة الأساسية للمعهد، مع التركيز على ولايته الرئيسية المتمثلة في توفير التدريب للمسؤولين عن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي في الدول الأعضاء.

٢- وقد كان عام ٢٠١٨ عاماً لإعادة تنظيم المعهد. وعملا بما أوصى به مجلس إدارته والدول الأعضاء، شهد المعهد تحولا استراتيجيا في توجهه. ويرمي ذلك التحول إلى تحسين معالجة كل من المشاركة المحدودة للمرأة في عمله، والطلب المتزايد من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للحصول على الدعم في مجال تنمية القدرات لأغراض تحقيق الأهداف والتطلعات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية

* E/ECA/COE/38/1/Rev.1.

(١) ” المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ويتمثل الغرض الرئيسي منها في مرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها إلى بناء قدراتها من الموارد البشرية كشرط لا غنى عنه للحفاظ على استقلالها والنهوض بتنميتها الاقتصادية الاجتماعية. وتؤطَّر أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلا عن طائفة من المبادرات ذات الصلة ببحوث السياسات والحوار. كما يقدم المعهد خدمات استشارية عند الطلب إلى الحكومات والمؤسسات العامة ويشكل منتدىً للتفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.“

لما بعد عام ٢٠١٥، التي تحمل عنوان ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠''،[٢] وفي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''. ويتطلب تحقيق هاتين الخطتين إدخال تعديلات على الطريقة التي تتبعها البلدان في تناول التنمية. ويكمن أحد أهم التحديات التي تواجه الدول في إيجاد حلول أكثر ابتكاراً من أجل التحكم في عملياتها الإنمائية؛ وأن تصبح أطرافاً فاعلة كاملة الأهلية في الاقتصاد العالمي؛ وأن تعزز أسسها الاقتصادية؛ وأن تترجم مكاسبها الاقتصادية إلى مكاسب مستدامة وشاملة لمواطنيها من حيث الرفاه، والازدهار والاستقرار. كما يستوجب ذلك إعادة النظر في توجهاتها فيما يتصل ببناء القدرات والتدريب.

٣- وقد اجتمع خبراء من اللجنة الاستشارية التقنية للمعهد، ومختصون من شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومخططون استراتيجيون في معتكف نُظم لاستعراض دليل التدريب الخاص بالمعهد بغية زيادة تركيزه على أولويات البلدان الأفريقية في مجال التنمية لكي تصبح مرنة بما يكفي لاستيعاب المسائل المستجدة. ونتيجة لذلك، وُضع مصنّف جديد أقرَّه أعضاء اللجنة. وصُنفت برامج التدريب المقترحة في المصنَّف الجديد في أربع مجموعات، روعيت فيها المجالات الرئيسية التي تتسم فيها احتياجات الدول الأعضاء بأهمية قصوى. والمجموعات هي: نمذجة الاقتصاد الكلي وتخطيطه، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

٤- وقام المعهد أيضاً بوضع خطة استراتيجية من خمس سنوات (٢٠١٩ – ٢٠٢٣)، صممت بحيث تلبي توقعات صناع القرار في أفريقيا لتسريع وتيرة التنمية في القارة. وتستند الخطة الاستراتيجية إلى نظرية للتغيير (الشكل ١) يرمي من خلالها المعهد، في نهاية المطاف، إلى المساهمة في تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما للتحول الهيكلي للدول الأعضاء، وفقاً لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، سيركز المعهد على ثلاثة مجالات رئيسية للتغيير يُتوخى أن يتفاعل أصحاب المصلحة من خلالها مع نواتج المعهد ويتأثروا بها. وهذه المجالات هي:

(أ) كفاءة مخططي التنمية وواضعي السياسات في إدارة السياسات، ونظم القطاع العام، والتخطيط الإنمائي؛

(ب) كفاءة نُظم القطاع العام في السعي للحصول على دعمٍ في غاية الأهمية لوضع السياسات والإدارة والتخطيط للتنمية؛

(ج) كفاءة المعهد بوصفه منظمة رائدة في مجال تنمية القدرات لوضع السياسات العامة والإدارة والتخطيط للتنمية في أفريقيا.

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

الشكل ١

نظرية التغيير للخطة الاستراتيجية الخمسية

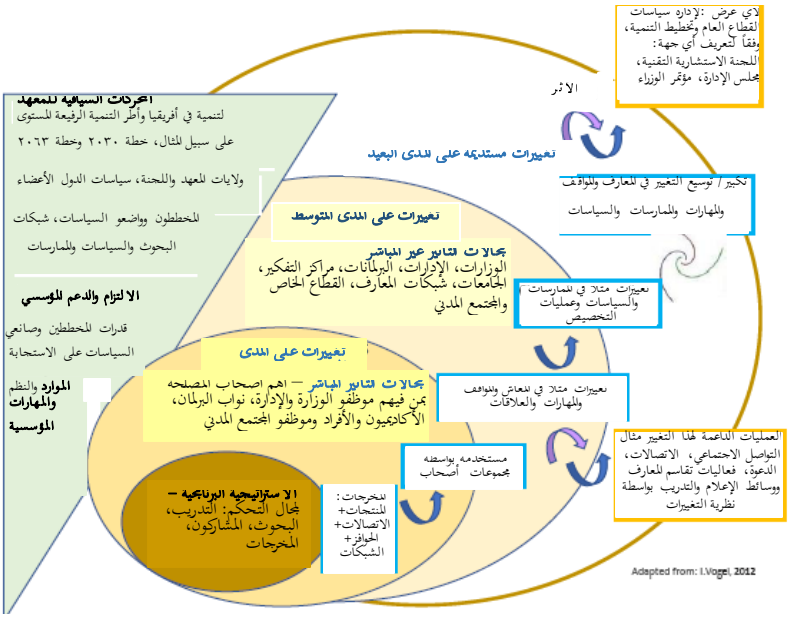

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد كذلك الاضطلاع بأنشطته الأساسية الرامية إلى توفير التدريب لموظفي الدول الأعضاء المسؤولين عن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. واستندت أنشطة تدريب المعهد إلى أنشطة بحثية وحلقات دراسية وحوارات سياساتية تناولت المشاكل العملية للتنمية الوطنية والإقليمية والدولية. وفي الإجمال، نظم المعهد ٣٧ دورة قصيرة حضرها ٥٠١ مشارك ينتمون إلى ٤٩ دولة عضو موزعة على المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة الأفريقية. وانبثقت أنشطة التدريب والمنتجات المعرفية هذه عن أنشطة بحثية ترمي إلى تحسين تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويرد أدناه المزيد من التفاصيل عن المخرجات المنفذة.

ثانيا - دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ من خلال التدريب والبحث

ألف - التدريب

٦ - تتمثل ولاية المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في تحسين القدرات التقنية لكبار المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الأفريقيين. ويقدم المعهد التدريب لعدد كبير من كبار الموظفين ممن يتمتعون بقدر كاف من الكفاءة والقدرة على تصميم السياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها من أجل تحقيق النمو المطرد والشامل للجميع. وفي ظل الخطط الإنمائية الدولية مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ينبغي أن تؤخذ الاعتبارات والخصائص

الوطنية للدول الأعضاء في الحسبان لتقديم برنامج لبناء القدرات يلبي أهداف التحول الهيكلي في أفريقيا. وتتوافق أنشطة التدريب التي يقدمها المعهد مع هذا الهدف، كما تساعد في تعريف المتدربين المشاركين في دوراته التدريبية بما يلزم من تقنيات لصياغة السياسات المواتية للتنمية والتخطيط لها وتنفيذها وإدارتها. وتشمل أهم التحديات التي تواجهها البلدان التحكم في عملياتها الإنمائية، والتحول إلى أطراف فاعلة تماماً في الاقتصاد العالمي، وتحسين أساسيات اقتصاداتها، وإشراك كافة الجهات الفاعلة بشكل ملموس أكثر، وحشد الموارد الكافية، وتحقيق القدرة على تحويل مكاسبها الاقتصادية إلى تحسينات على مستوى رفاه مواطنيها كافة بطريقة منصفة ومستدامة.

٧- وأصبحت أنشطة المعهد التدريبية والبحثية، منذ تقريره لعام ٢٠١٧، تسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ كلتيهما. وتم تكييف برنامج المعهد التدريبي من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٦٣ وإدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية. وبالفعل، فقد نظم المعهد معتكفا مع الشركاء من أجل تجديد المصنَّف وفقا لذلك، وبحيث يصبح أكثر انسجاما واتساقا مع كلتا الخطتين. وتم اقتراح مُصنّف جديد يأخذ المبادئ التوجيهية للخطط الإنمائية الدولية بعين الاعتبار، لا سيما خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويراعي المصنَّف الجديد كذلك الموقف الأفريقي في عدد معين من القضايا والخطط الدولية مثل خطة عمل أديس أبابا (التي تتناول تمويل التنمية)؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وسياسات الهجرة؛ والخطط الإقليمية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرؤية الأفريقية للتعدين. وعلاوة على ذلك، يغطي المصنّف الجديد الاحتياجات التي أعرب عنها المتدربون من خلال الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠١٦.

٨- وفي كل عام، ينظم المعهد دورات دراسية تقليدية، ترتبط ارتباطا وثيقا بولايته وتلبي الاحتياجات الراهنة للدول الأعضاء. وتُقدم هذه الدورات عامة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهما لغتا العمل الرسميتان للمعهد، وتستمر على مدى أسبوعين. ويتولى تقديم الدورات الدراسية خبراء كبار في مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية تتوفر فيهم المعرفة النظرية والخبرة العملية على السواء. وتتضمن غالبية هذه الدورات توضيحات تستند إلى أمثلة لدراسات حالات إفرادية من الدول الأعضاء.

٩- وقد نُظمت ٢٤ دورة تدريبية، منها ١٩ دورة في الموقع، تناولت المسائل المتعلقة بتحليل البيانات ونمذجة الاقتصاد الكلي لمخططي التنمية؛ والسياسات القطاعية والتخطيط في مجالات التجارة، والصناعة، والزراعة والطاقة؛ والمفاوضات التجارية الدولية الداعمة لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ والسياسات الاجتماعية وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتعبئة الموارد المحلية.

١٠- ونُظمت دورات تدريبية جديدة تناولت مسائل السلامة على الطرق ونظم المعلومات الجغرافية ونمذجة الاقتصاد الكلي لتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أُستحدثت وحدات دراسية تتعلق بخدمات المعلومات المناخية والمسؤولية الإيكولوجية لمراعاة تطور توقعات البلدان الأفريقية في مجال التدريب. ومن بين الدورات الـ ١٩ التي أقيمت في الموقع كانت هناك ١٠ دورات أساسية للمعهد، منها دورة واحدة (عن سياسة الهجرة) جرى تحسينها؛ وثلاث دورات مصممة حسب الحاجة؛ وست دورات نظمت بالتعاون مع الشركاء. والشركاء المعنيون هم معهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في هراري؛ والبنك الدولي؛ ومعهد الألفية لمستقبل أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات المناخ التابع لها؛ وكذلك شعبة سياسات الاقتصاد الكلي باللجنة؛ والمركز الأفريقي للإحصاءات؛ والمركز الأفريقي لسياسات المناخ؛ والمنظمة الدولية للهجرة.

١١- وفي سياق الإدارة القائمة على النتائج، قام المعهد بتحديد إطار منطقي للتدخلات بغرض استكشاف مختلف الخطوات التي يتعين تنفيذها ببُعد استراتيجي لرصد البرامج التي تشكل المراحل الهامة وتقييمها. وفي الواقع، فإن الرصد المنتظم والمنهجي لأنشطة التدريب والبحث يساعد في تقرير ما إذا كان من شأن الأنشطة المنفذة أن تيسّر تحقيق النتائج المتوقعة؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك، يجري تطبيق ما يلزم من تدابير تصحيحية. فالتقييم أمر بالغ الأهمية لقياس فعالية أي برنامج. كما يتيح التقييم، على وجه الخصوص، معلومات عن إنجاز الأهداف الموكلة إليه من خلال قياس مؤشرات الأداء.

١٢- وستتيح عملية الرصد والتقييم المطبقة على أنشطة التدريب في المعهد معلومات عن تحقيق أهداف البرامج التدريبية المختلفة، وهي: تدريب عدد كبير من المديرين من المستوى المتوسط ومن كبار المديرين الذين بوسعهم صياغة السياسات الاقتصادية المثلى في التخطيط والتنمية والتأثير على السياسات في مؤسساتهم المعنية. وستساهم هذه العملية أيضاً في مواصلة تكييف المصنَّف التدريبي للمعهد ليتلاءم مع الاحتياجات المتصلة بالتخطيط وإدارة السياسات الاقتصادية في مختلف الدول الأعضاء.

١٣- ودأب المعهد على دعوة المشاركين في برامجه التدريبية بشكل منهجي إلى تقييم الدورات التي شاركوا فيها. واستحدث إطارا منطقيا وشاملا لرصد وتقييم الأنشطة. وتحقيقا لهذه الغاية، وُزع استبيان عل المتدربين من أجل الحصول على آرائهم بشأن الأبعاد الفنية للدورات وبشأن الجوانب المتعلقة باللوجستيات ومستوى جودة الدورات. وأظهر التقييم أن جميع الدورات حظيت بتقدير جيد نسبيا من المتدربين. حيث تلقت غالبية الدورات، في عام ٢٠١٧ تقديراً عاماً بلغ ٩٠ في المائة أو أكثر من المشاركين فيها. وعملت الدورات الدراسية الجديدة على تعزيز قدرات المشاركين على تعميم إدماج نظم المعلومات الجغرافية والمعلومات

والخدمات المناخية في صياغة السياسات العامة وفي وضع نماذج شاملة ومركزة تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

١٤- وفي ٢٠١٨، حافظ المعهد على الاتجاه التصاعدي نفسه في عدد الطلبات.[٣] ففي عام ٢٠١٧، ورد عدد كبير من الطلبات (٦١٤ ٣) الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى استحداث دورتين على شبكة الإنترنت، منهما دورة نُظمت بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ورد بشأنها عدد هائل من الطلبات (٥١٦). وتُظهر تلك الزيادة بكل وضوح الاهتمام المتزايد الذي أبدته الدول الأعضاء ببرامج المعهد الخاصة بتنمية القدرات.

١٥- وبلغ العدد الكلي للموظفين الحكوميين الأفريقيين الذين حضروا دورات المعهد الرئيسية ٥٠١ موظفا، منهم ٢٩ حضروا الدورات المصممة حسب الطلب. وزاد عدد المشاركين في الدورات بنسبة ٢,٢ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٧. وارتفعت مشاركة المرأة من ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، نتيجة للجهود التي يبذلها المعهد من أجل توسيع ما يتوفر عليه من سبل للمعلومات وطريقةِ التوزيع. ورغم أن المعهد ملتزم كل الالتزام بتحقيق التوازن بين مشاركة الرجال والنساء، إلا أن ارتفاع نسبة الرجال ممن يتبوؤون وظائف الرتب المتوسطة والعليا في الحكومات الأفريقية يشكل أحد أوجه القصور المعروفة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالمشاركة، كانت جميع المناطق ممثلة في الدورات الدراسية، حيث غطى المتدربون ٤٩ دولة من الدول الأعضاء (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

الحضور في الدورات الرئيسية للمعهد

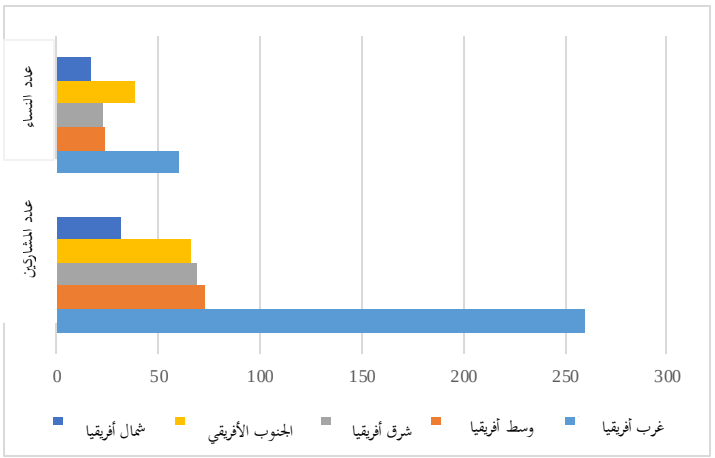

[٣] بلغ عدد الطلبات الواردة ١٨١٢ طلبا في عام ٢٠١٤؛ و١٩٤٨ طلبا في عام ٢٠١٥؛ ثم ارتفع العدد ليبلغ ٢٥٤٢ في عام ٢٠١٦.

١٦- كما نظم المعهد خمس دورات للتدريب المهني للموظفين من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية. وغطت مواضيع التدريب التخطيط الإنمائي؛ ومهارات الاتصال الاستراتيجي (مسار التواصل الاجتماعي)؛ ومهارات الكتابة في المجالات التقنية، وهي دورة تقدم باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ والنَّمْذَجَة باستخدام برامجيات الاقتصاد القياسي. وتمثلت إحدى أهم النتائج في استعراض برنامج الدورات الذي أنجز في عام ٢٠١٨. وأجري الاستعراض استجابة لطلب من مجلس إدارة المعهد، بهدف زيادة عدد الدورات التدريبية وأهمية الموضوعات المغطاة، بما يتماشى مع تسمية المعهد بالذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء- برنامج درجة الماجستير

١٧- أطلق المعهد، في عام ٢٠١٦، برنامجا لدرجة الماجستير في السياسة الصناعية مدته ١٨ شهرا بالشراكة مع جامعة جوهانسبرغ. ويشكل هذا البرنامج أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج المعهد المخصص لتنمية القدرات والتدريب. والبرنامج مصمم لتزويد كبار المهنيين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية وواضعي السياسات العاملين في الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بتدريب منظم يشمل مختلف جوانب إدارة السياسات الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي، والتحليل القطاعي، وبصفة خاصة بالنسبة للقضايا الصناعية. واحتوت دفعة عام ٢٠١٨ على ٢٠ طالباً. وارتفع عدد النساء اللائي جرى اختيارهن إلى أربع، بالمقارنة مع امرأة واحدة في الدفعة الأولى.

١٨- ويقوم المعهد أيضا باستكشاف إمكانية تقديم برامج أخرى لدرجة الماجستير، منها برنامج يُقدم بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في مصر يركز على التخطيط الإنمائي، وبرنامج حاسوبي/رقمي لدرجة الماجستير يضم خليطاً من المكونات ينظَّم مع جامعة نغاونديري في الكاميرون عن نظم المعلومات الجغرافية المكانية.

جيم - البحوث

١٩- يُعد إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات الإنمائية إحدى المهام الأساسية للمعهد. وتجري البحوث تحليلات جديدة للسياسات الإنمائية وتساعد في زيادة الوعي بالمسائل الإنمائية الجديدة. ويتمثل الهدف العام للبرنامج الخاص بدعم الأنشطة البحثية وسلسلة الحوارات بشأن السياسات التي ينفذها المعهد في تعزيز وتوطيد الصلة الوثيقة بين البحوث لأغراض التنمية ووضع السياسات، وهو ما يرسي العلاقة الأساسية بين الباحثين وصانعي القرار الذين يعملون معا بغرض اقتراح معارف جديدة في صياغة السياسات وإتاحتها للمستخدمين وإدماجها في صياغة السياسات.

٢٠- وانطوت الأنشطة البحثية في المقام الأول على تيسير ودعم الأنشطة من قبيل الحوارات الرفيعة المستوى، والدراسات المتعلقة بالقضايا الناشئة في مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط، فضلا عن توفير المنح للبرامج المتعلقة بالمسائل ذات الأهمية الخاصة فيما يتصل بالخطط الإنمائية الأفريقية.

٢١- وينصب تركيز مواضيع الأنشطة المختلفة على الأولويات الوطنية للدول الأعضاء في القضايا ذات الصلة بالتحول الهيكلي لأفريقيا في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٢- وتشجع سلسلة الحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات على تهيئة بيئة مواتية لتبادل الأفكار ووجهات النظر الجديدة بشأن التحديات الإنمائية العديدة التي تواجه القارة الأفريقية حالياً. وتتيح سلسة الحوارات للباحثين وصانعي القرار الفرصة للتفاكر بشأن الشواغل المتعلقة بالسياسة العامة، واقتراح توصيات لإيجاد الحلول العملية لها.

٢٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقد حوار رفيع المستوى بشأن موضوع النهج الجديدة للتخطيط من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وحضر هذه الفعالية أعضاء من اللجنة الاستشارية التقنية للمعهد إلى جانب خبراء مرموقين رفيعي المستوى في التخطيط الإنمائي، وبناء القدرات من العاملين بالحكومات الأفريقية، وأعضاء الدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية.

٢٤- وتعَاوَن المعهد مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع للبنك الدولي في تقديم حلقة دراسية رفيعة المستوى تناولت مرصد بيانات السلامة على الطرق وقام بتيسير مناقشات عن إنشاء مرصد للسلامة على الطرق في أفريقيا، بغية تعزيز تهيئة بيئة متضافرة لتمكين البلدان من جمع المعلومات المفيدة في الوقت المناسب للتصدي للوباء المستمر المتمثل في مخاطر السلامة على الطرق.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المعهد مع مبادرة تعبئة مؤسسات الاستثمار لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا (وهي شراكة بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والرابطة الوطنية لمهنيي الأوراق المالية) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيم واستضافة حلقة عمل رفيعة المستوى لمدة يومين لممثلي مؤسسات الاستثمار في وسط وغرب أفريقيا. وأتاحت حلقة العمل للمستثمرين الفرصة لتبادل الممارسات والتجارب وإقامة الشراكات، فضلا عن قيام الخبراء بإطلاعهم على التطورات الأخيرة في تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا. وعُقدت حلقة العمل في إطار الأعمال التحضيرية لمعتكف مستثمري الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا الذي نُظم بعدها مباشرة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٨، وشارك فيه مستثمرون من مؤسسات الولايات المتحدة. وكان الهدف من المعتكف هو الجمع بين مستثمرين من أفريقيا والولايات المتحدة بغرض تيسير إقامة الشراكات وتبادل أفضل الممارسات والتجارب واستكشاف فرص الاستثمار المشترك.

٢٦- وتشكل سلسلة الحلقات الدراسية المعنية بالتنمية محفلا هاماً يجمع بين الباحثين وصانعي القرار الذين ينبغي لهم الالتزام بالتفاهم المتبادل وتقاسم المعارف المتوفرة لدى المجتمع العلمي الأفريقي. وتشكل هذه السلسلة من الحلقات أحد الأنشطة الرئيسية للمعهد، وهو نشاط يتيح له فرصة تحسين الترويج للأنشطة التي يضطلع بها.

٢٧- ونظم المعهد سلسلة من الموائد المستديرة على هامش الدورات التدريبية التي عقدت في داكار، تناولت مواضيع، منها الصناعة الخضراء والتنمية الاجتماعية والجهود المبذولة لتحقيق مبدأ ''عدم ترك أي شخص خلف الركب'' والنقل والهياكل الأساسية، وتعبئة الموارد المحلية والهجرة.

٢٨- واستضاف المعهد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حلقة العمل الإقليمية التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٨ في نيويورك. وخلال حلقة العمل، قدم عدد من البلدان الأفريقية استعراضاتها الطوعية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للاجتماع في تحديد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للخصوصيات الأفريقية في هذه العملية، لا سيما العناصر الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ التي تتضمن عددا من الجوانب التي تخص القارة الأفريقية دون غيرها. وأتاح الاجتماع فرصة للبلدان المشاركة في عمليات الاستعراض لتبادل التجارب، والأفكار والمبادرات، وكذلك للعمل على نحو متضافر من أجل النجاح في تحقيق الأهداف المعنية. ونوقش شكل العروض الخاصة بالاستعراضات والأساس المقترح للعملية المفضية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والاتفاق عليها.

٢٩- ونظم المعهد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة عمل لتيسير الحوار بين المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان وسط وغرب أفريقيا. وكانت الحلقة تهدف أيضا إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تشارك في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي. وتداول المشاركون بشأن النُهج الخاصة بتحديد الأولويات الوطنية، والمؤسسات والجهات الفاعلة المعنية بذلك، فضلا عن إدماج الأهداف في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة.

٣٠- وبالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، نظم المعهد حلقة عمل تفاعلية عن موضوع ''ما الذي يعنيه بالفعل مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب في أفريقيا؟'' وكان تنظيم حلقة العمل بمثابة تمهيد للدورة الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وجرى خلالها حوار مفتوح. وفي أثناء حلقة العمل، استكشف ممارسو السياسة العامة، ومقررو السياسات والباحثون في مجال السياسات العامة هذا المفهوم وتوصلوا إلى بناء تفاهم بشأنه في السياق الأفريقي، كما حددوا العوائق التي تحول دون الوصول إلى أفقر الفئات قبل غيرها، وتقاسموا

تجاربهم بشأن أفضل الممارسات والسياسات الملائمة. وتبادل المشاركون الأفكار بشأن الشراكات المحتملة وغيرها من الجهود المشتركة من أجل الوصول إلى أشد الناس فقراً. واستنبط المشاركون منظورا عمليا لأحد أهم المبادئ التي تقوم عليها خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في عام ٢٠١٥: عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣١- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، فعالية جانبية رفيعة المستوى خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بشأن تنفيذ الأعمال الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وتضمنت الفعالية تبادل التجارب والنظر في سبل المضي قدما بعد اختتام منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية. وتمثل الهدف من الاجتماع في نشر توصيات السياسة العامة المبينة في الرسائل الرئيسية المتفق عليها في الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والدعوة إلى تنفيذها. واستهدفت الدورة أيضا تشجيع البلدان الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة مشاركتها في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وتحديد الاحتياجات من القدرات والتدريب التي يتعين تلبيتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

٣٢- ونظم المعهد، بالتعاون مع المجموعة الأفريقية لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في السنغال، مائدتين مستديرتين دبلوماسيتين خاصتين، إحداهما بشأن موضوع كسب المعركة ضد الفساد في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وجمعت الحلقتين حوالي ٥٠ من الخبراء رفيعي المستوى، كان من بينهم دبلوماسيون من ٣٣ بلدا فضلا عن ١٥ من مسؤولي المنظمات الدولية والوطنية. وحضرها كذلك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وعملا بالتوصية التي اعتمدها المعتكف الذي عقدته اللجة الاقتصادية لأفريقيا مع الوزراء الأفريقيين في أديس أبابا، فإن تنظيم هذا النوع من الفعاليات سيتواصل في عام ٢٠١٩.

دال - الزمالات

٣٣- لا تزال برامج المنح التي يقدمها المعهد تساهم في تعزيز تبادل المعارف فيما بين البلدان الأفريقية والتّعلم المتبادل فيما بين الباحثين وموظفي الخدمة المدنية. ومن خلال تلك الأنشطة، يقوم المعهد بتعزيز الدعم الذي يقدمه لبناء قدرات كبار المسؤولين من الدول الأعضاء من خلال التحليلات والمناقشات البناءة بشأن السياسات الإنمائية. ويجمع البرنامج بين كبار الباحثين والسلطات ذوي الخبرة في مختلف الميادين ذات الصلة لمناقشة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي تؤثر على أفريقيا. وبفضل أنشطة الدعم التي تتيحها الزمالات، يمكن أيضا للمعهد إقامة شراكات قوية مع الشُّعب الفنية، من بين غيرها من الشعب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإدارات القطاعية للوزارات في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومراكز البحوث.

٣٤- وقد استقبل المعهد ستة زملاء باحثين خلال الفترة قيد الاستعراض حيث عملوا على المواضيع التالية:

(أ) فهم الصلة بين الصحة والتعليم في التنمية الأفريقية: ومعالجة المواضيع التالية بالأخذ بأدلة من نيجيريا؛

(ب) الأخذ بنهج محوسب للتوازن العام في الاستثمارات العامة في قطاع الصناعة الزراعية والنمو والتفاوت في بوركينا فاسو؛

(ج) التكامل الإقليمي والتجارة والنمو الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية؛

(د) الأخذ بنَهج نماذج الجذب المكاني لدراسة التدفقات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية؛

(هـ) دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات في تنويع الصادرات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(و) وجهات نظر في السياسات والتشريعات الإنمائية في منطقة الجنوب الأفريقي.

وبالنسبة لكل واحدة من الزمالات الممنوحة، جرى تقديم موجز للسياسة العامة وتقرير بحثي ونشرهما.

ثالثا- تحسين مستودع المعارف ومنصة التعلم الرقمية من أجل تعزيز التنفيذ

ألف- برنامج التعلّم الإلكتروني

٣٥- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار متابعة نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ٢٠١٦ التي أوصت برعاية التقدم التكنولوجي من أجل الاستجابة للعدد المتزايد من طلبات الحصول على التدريب من مختلف البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وُضع إطار استراتيجي للتعلم الرقمي. وكان الهدف من هذا الإطار هو إرساء ثقافة التعلم المستمر والأداء الرفيع المستوى، الرامي إلى إيجاد أحدث مركز امتياز للتعليم والتعلم في أفريقيا، مسترشدا بالمبدأ القائل إن التعلم يحدث بالمتعلمين، وليس لهم.

٣٦- وفي هذا الصدد، ستُقدم طائفة واسعة من التدريب الإلكتروني للدراسين لتمكينهم من التعلّم المستمر وتحسين الأداء. وستُنفَّذ النهج العامة التالية:

(أ) تعلم رقمي بوتيرة يتحكم فيها الدارسون يقوم على التعلم بواسطة الهاتف النقال والتعلم المصغّر.

(ب) تعلم رقمي بإشراف مدرب أو مُيسَّر يقوم على التعلُّم بواسطة الهاتف النقال والتعلم المصغّر؛

(ج) تعلم مختلط يقوم على التعلم بواسطة الهاتف النقال والتعلم المصغّر.

(د) زيادة استخدام الحلقات الدراسية الشبكية لملتقيات التنمية الشهرية.

٣٧- وبالإضافة إلى تحديد عروض التعلم الرقمية، قام المعهد بتصميم وتنظيم دورة تدريبية على الإنترنت عن التصنيع من خلال التجارة. وترد أدناه السمات البارزة للمتقدمين الذين وقع عليهم الاختيار، والمصنفين حسب نوع الجنس والمنطقة، (الشكلان ٣ و٤).

الشكل ٣

توزيع المشاركين في الدورة التدريبية الإلكترونية التي نظمها المعهد بشأن التصنيع من خلال التجارة

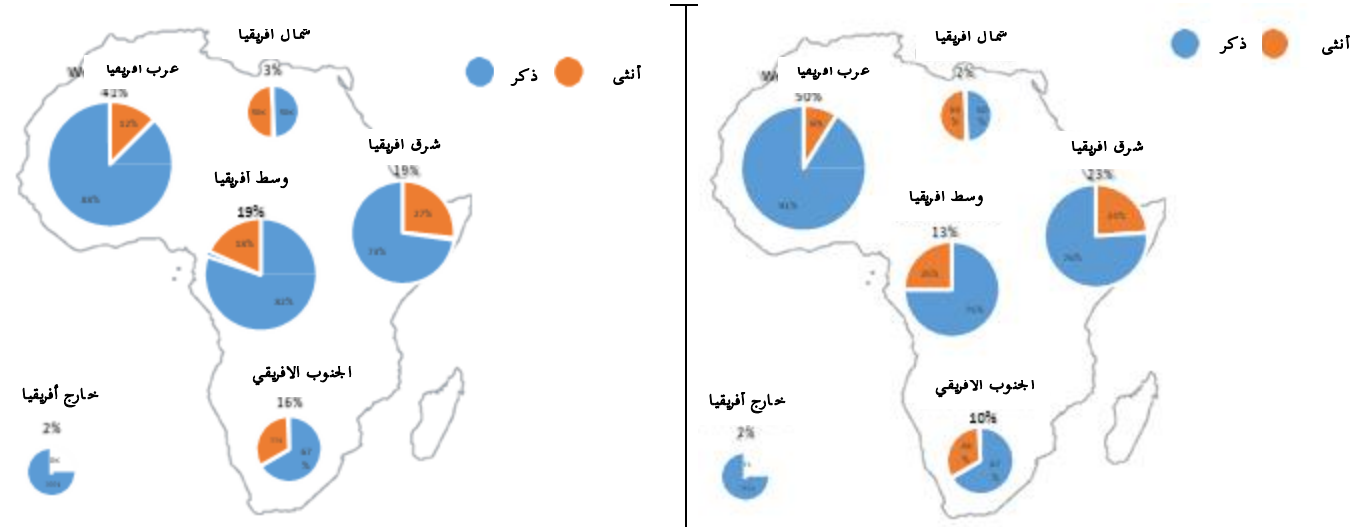

الطلبات الواردة إلى المعهد | *المشاركون الذي وقع عليهم الاختيار*

الشكل ٤

الدورة بإيجاز

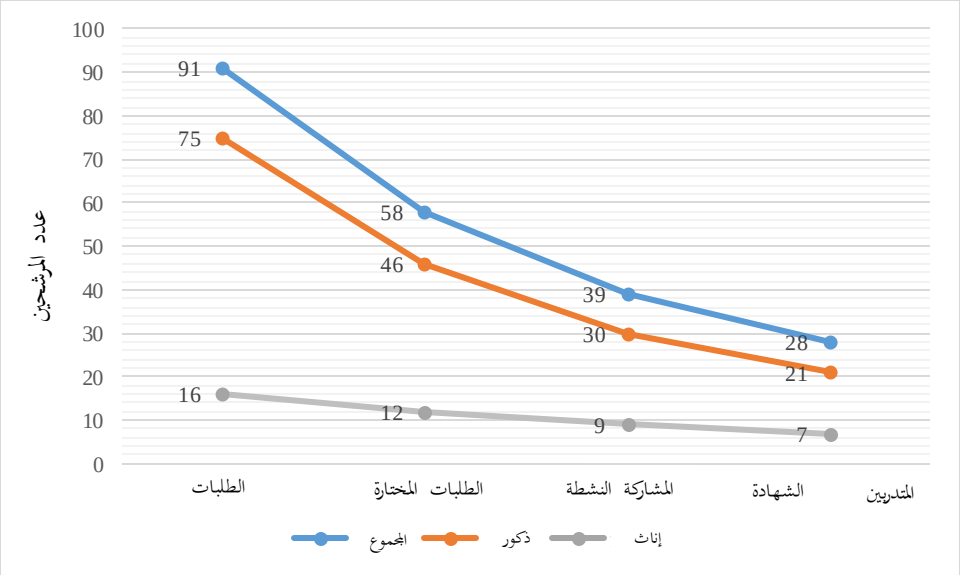

باء- مركز الموارد المعرفية

٣٨- واصل مركز الموارد المعرفية التابع للمعهد تلبية احتياجات برامجه البحثية والتدريبية من خلال التبادل المستمر للمعلومات بتقديم خدمات الوثائق للمتدربين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركين في المؤتمرات والباحثين والعلماء الزائرين والحكومات والأفراد من عامة الجمهور.

٣٩- وقدمت المكتبة خدمات مباشرة لما مجموعه ٨١٥ مستخدما، منهم ١١٣ متدربا في مختلف دورات المعهد و٧٠٢ باحثا خارجيا خلال السنة (الشكل ٥). ومن بين ١٤٠ طلباً للحصول على المعلومات عالجته المكتبة، تكلل ١٢٨ طلبا بالنجاح، وهو ما يضاهي معدل رضا بنسبة ٩٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، وكما جرت العادة، وفّرت المكتبة ٢٥ مادة ببليوغرافية مشروحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية ليستخدمها المتدربون في جميع دورات المعهد.

الشكل ٥

دخول المكتبة

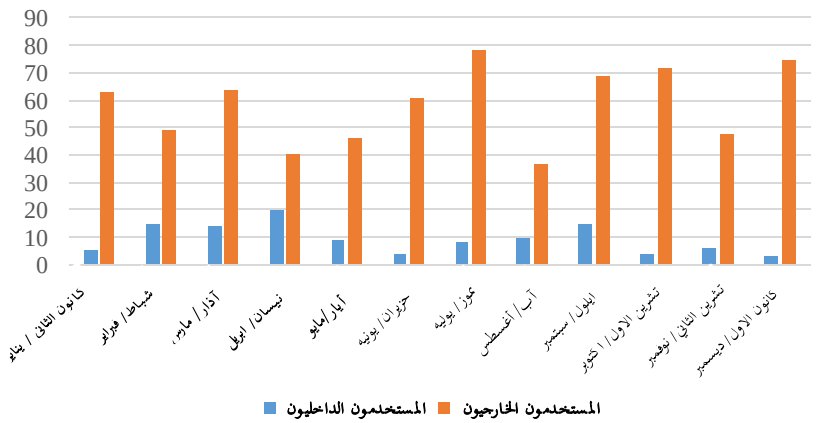

٤٠- يرد معدل رضا المستخدِمين عن طلبات الحصول على معلومات في الشكل ٦ الذي يقدم صورة عن مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها المكتبة في استرجاع المعلومات وتوزيعها على الجهات الراعية لها.

الشكل ٦

معدل الرضا الشهري

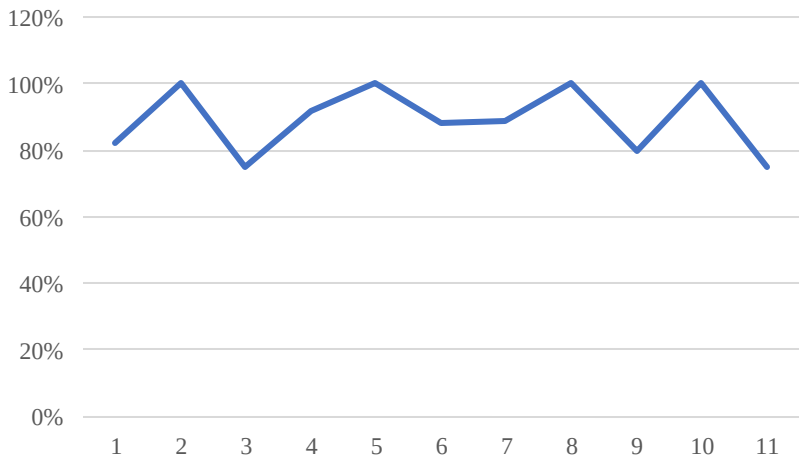

جيم- الرقمنة

٤١- يجري حاليا الانتهاء من رقمنة الدفعة الثانية من الوثائق التراثية. وتشمل العملية ٣٢ بلدا و٦٠٠ ٢ عنوانا بمجموع ٦٨٥ ٢٦٤ صفحة. وبهذه الدفعة الثانية يكون المشروع قد اكتمل، بما أنه جرى تسليم الدفعة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتنطوي الرقمنة على غرض مزدوج هو إبراز هذه المجموعة التي تتبّع أثر التاريخ الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدول الأفريقية المستقلة والحفاظ على الوثائق التي تتألف منها. وبالنظر إلى عمرها

وحالتها من حيث الحفظ فإن الرقمنة ستحميها من الأضرار اليدوية. ولمزيد من التفاصيل، انظر الشكلين ٧ و٨.

الشكل ٧

مجموعة مكتبة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط: التوزيع (المجال الموضيعي العام)

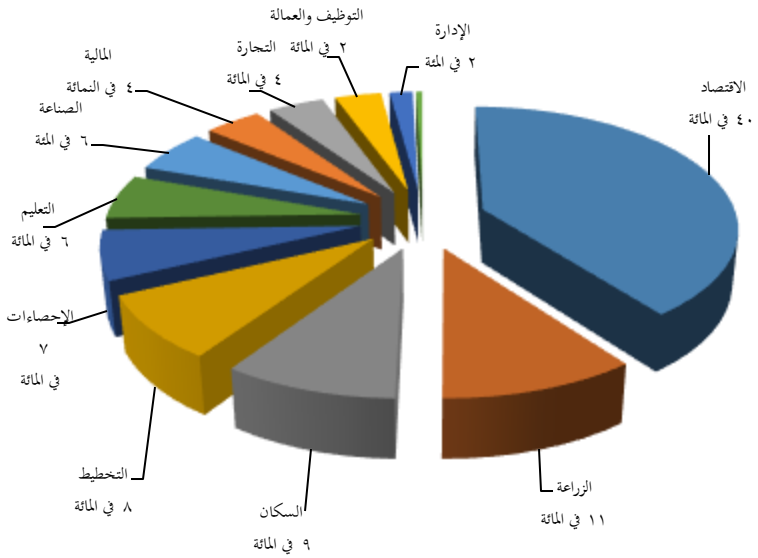

الشكل ٨

مصدر الوثائق حسب البلدان

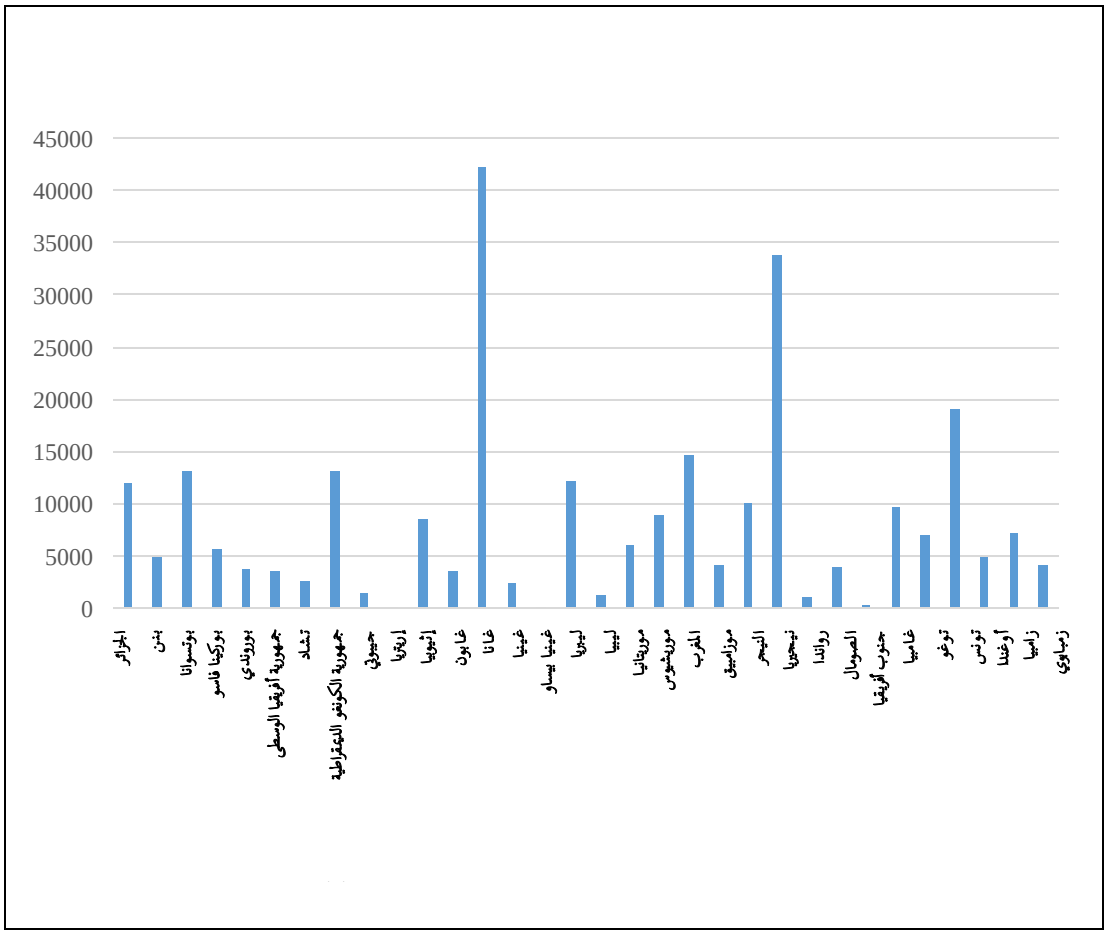

دال- التصنيف والفهرسة

٤٢- يجري حاليا تصنيف عناوين الوثائق وفهرستها في شكل رقمي في المستودع المؤسسي. وقد أضيف ما مجموعه ١٦١ ١ عنوانا في عام ٢٠١٨، لتبلغ المجموعة ٩٦٦ ٢١ وثيقة مسجلة، منها ٧٢٧ ٥ متاحة مجانا بنصها الكامل. وجاءت العناوين الـ١٦١ ١ من رقمنة المواد التي طُرحت بعد المرحلة الأولى من مشروع الرقمنة، وتشمل منشورات المعهد، فضلا عن بعض المنشورات الصادرة عن الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠١٨، أجرى مستخدمو مستودع المعهد ما مجموعه ٩٤٢ ١٤ عملية بحث مع تنزيل النص الكامل لـ٤١٠ ١٢٧ وثائق وبمتوسط ٩ وثائق بعد كل عملية بحث.

هاء- التمويل والشراكات

٤٣- تُمول أنشطة المعهد عن طريق موارد تأتي من خمسة مصادر عامة هي:

(أ) منحة الأمم المتحدة العادية، التي هي حاليا إعانة ثابتة لفترة السنتين مقدمة من الجمعية العامة، ترتكز على الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين، وتبلغ ٢،٦ مليون دولار لكل فترة سنتين؛

(ب) مساهمات من الدول الأعضاء الأفريقية عن طريق التسديد السنوي للاشتراكات المالية المقررة على أساس جدول محدد سلفاً، أجازه واعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ج) أموال مولَّدة داخليا من خلال الرسوم الدراسية، ومستردات النفقات العامة، وتأجير غرف المؤتمرات والخدمات الاستشارية؛

(د) موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين؛

(هـ) موارد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مخصصة لدعم برامج بعينها إلى جانب الأنشطة التدريبية التي تعزز توليد البحوث والدراسات التحليلية.

٤٤- وقد اعترضت المعهد تحديات في جمع ما يكفي من الموارد المالية في عام ٢٠١٨. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعبئة الموارد في هذا الشأن حتى تتحقق الاستدامة المالية لبرنامج تنمية القدرات الذي يقدمه المعهد.

٤٥- ومع التسليم بأن الاشتراكات المحصلة في عام ٢٠١٨، سواء المقررة سنويا أو المتأخرات، كانت تتماشى مع المعدل العام المسجل في السنوات العشر الأخيرة، فإن المبلغ الفعلي الذي مقداره ٧٦١ ألف دولار كان بعيدا بنسبة ٤٤ في المائة عن الهدف السنوي الذي يبلغ ١٣٥٨٠٠٠ دولار و٥٣ في المائة أقل من الاشتراكات المحصَّلة في عام ٢٠١٧ (الشكل ٩). ويوضح الجدول ١ أدناه كذلك أنه من أصل مجموع الاشتراكات المحصَّلة، شملت تسوية المتأخرات ٦٠ في المائة من مجموع المبلغ، في حين أن الاشتراكات المقررة بلغت ٣٧ في المائة والاشتراكات المدفوعة مسبقا ٣ في المائة في عام ٢٠١٨. ورغم أن زيادة الجهود التي يبذلها المعهد لاسترداد الاشتراكات المتأخرة من الدول الأعضاء لا تزال تؤتي ثمارها، فإن ذلك يجري بوتيرة بطيئة جدا. ولا تزال الشواغل إزاء اتساق التمويل في صدارة خطته لتعبئة الموارد لأن الاشتراكات السنوية المقررة للدول الأعضاء والمدفوعة كل سنة (باستثناء المتأخرات) لم تتجاوز ١ مليون دولار، منذ عام ٢٠٠٧.

٤٦- ولا بد من توجيه تقدير خاص للبلدان التي دفعت الاشتراكات في عام ٢٠١٨، فضلا عن البلدان التالية التي تدفع مسبقا دائماً، وهي: الكونغو، وكوت ديفوار، وكينيا.

الشكل ٩

الاشتراكات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

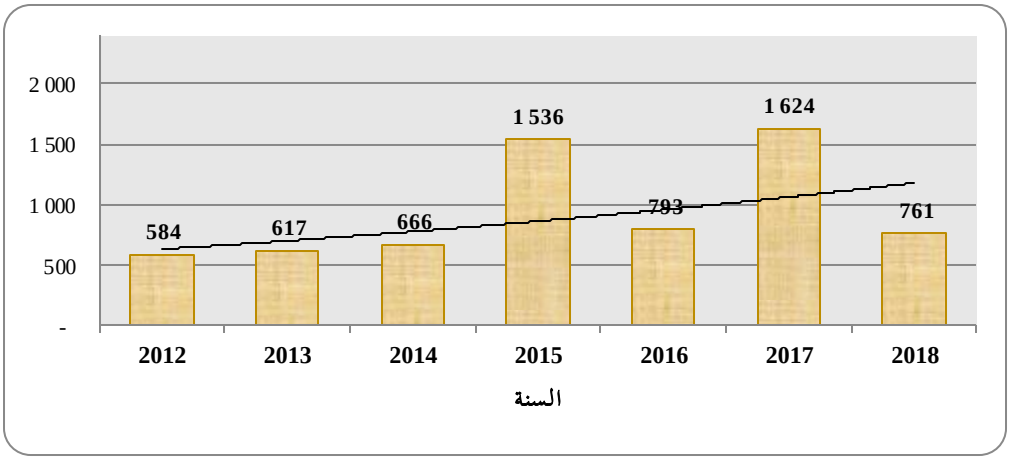

٤٧- وبناء على القرارات التي اتخذتها البلدان الأفريقية في مختلف دورات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، حيث دعت فيها نفسها إلى ضمان استدامة المعهد من خلال انتظام دفع الاشتراكات السنوية المقررة وتسوية المتأخرات غير المسددة، وآخرها القرار ٩٥٦ (د-٥١) الصادر في عام ٢٠١٨، سيواصل المعهد حشد البلدان الأفريقية واسترداد مزيد من المتأخرات في عام ٢٠١٩ من خلال مبادرات مقررة لتعبئة الموارد. ولا تزال الاشتراكات المقررة غير المسددة مرتفعة جدا حيث بلغت ١٧,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

الجدول ١

الاشتراكات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	الاشتراك السنوي المقرر	*مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠١٨*			*مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠١٨*
		الاشتراك السنوي المسدد	*المتأخرات المسددة*	*الدفع المسبق*	
بنن	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٩٥ ٦٢٠		١١٠ ٦٢٠
بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠			١٥ ٠٠٠
غانا	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٥٨ ١٦٧		٩٠ ١٦٧
كينيا	٣٢ ٠٠٠			٢٢ ٧٥٠	٢٢ ٧٥٠
ليسوتو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠			١٥ ٠٠٠
مدغشقر	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٣٣ ١٢٥		٥٣ ١٢٥
المغرب	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٩٦ ٣٨٢		١٢٨ ٣٨٢
ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠			٢٤ ٠٠٠
سيشيل	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠
سيراليون	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٥٥	٦٠ ٠٥٥
جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠			٨٠ ٠٠٠
توغو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١١٧ ١٩٢		١٣٢ ١٩٢
المجموع	**٣٥٧ ٠٠٠**	**٢٧٨ ٠٠٠**	**٤٦٠ ٤٨٦**	**٢٢ ٨٠٥**	**٧٦١ ٢٩١**

٤٨- وقد دعت الدول الأعضاء أيضا، من خلال القرار ٩٥٦ (د-٥١) المتخذ في عام ٢٠١٨، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم مزيد من الدعم البرنامجي المنتظم للمعهد لتحقيق الاستدامة لبرنامجه. وكان الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخارج عن الميزانية أقل بكثير في عام ٢٠١٨ (١٣٨ ٠٠٠ دولار) مقارنة بعام ٢٠١٧ (٢,٥ مليون دولار)، ويعزى ذلك في جزء منه إلى أن اللجنة شهدت عملية إعادة هيكلة داخلية في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يصبح الدعم الخارج عن الميزانية الذي تقدمه اللجنة للمعهد أكثر انتظاما من أجل زيادة القدرة على التنبؤ بتدفق الأموال ومن ثم تخطيط البرامج.

٤٩- وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣ يهدف المعهد إلى تنويع مصادر تمويله على نطاق واسع من خلال زيادة مبادرات تعبئة الموارد الخارجية المستهدفة، لا سيما من أجل التمويل الكامل وتحقيق الأهداف الواردة في الأهداف الاستراتيجية.

واو- الشراكات

٥٠- واصل المعهد استراتيجيته المتمثلة في الشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة في تقديم التدريب وغير ذلك من المبادرات. وتختلف هذه الشراكات في شكلها، وتشمل أنشطة تقاسم التكاليف، واتفاقات لتبادل المعرفة والخبرة التقنية، فضلا عن شراكات التمويل العادي. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن المعهد أبرم في عام ٢٠١٨، من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مذكرة تفاهم مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية. وقد اختتم المعهد أيضا مداولات مع البرلمان الأفريقي؛ وستُبرم مذكرة تفاهم في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وشملت أوجه التعاون تنظيم حلقة عمل ونشاط تدريبي عن السلامة على الطرق مع البنك الدولي ومعتكف هام للمستثمرين مع مؤسسة تعبئة المستثمرين المؤسساتيين لتطوير الهياكل الأساسية الأفريقية.

٥١- وفي أعقاب المناقشات التي نظمها المعهد في عام ٢٠١٨ مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومعهد التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا، وكلية موظفي الأمم المتحدة، والبرلمان الأفريقي، مؤسسة بناء القدرات الأفريقية ويتوقع إبرام مذكرات تفاهم في عام ٢٠١٩.

٥٢- ويركز المعهد أيضاً على تعزيز العلاقات مع دوله الأعضاء من خلال الاتصال المنتظم بالسفارات في داكار وأديس أبابا والاتصال المباشر مع الوزارات التنفيذية على الصعيد القطري.

٥٣- وقد ركز المعهد أيضا على إدارة الحافظة الحالية من الشركاء الذين يأتون من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الإنمائية الدولية، والإدارات الحكومية والوزارات والهيئات البحثية والمجامع الفكرية، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتمشياً مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا سيزيد المعهد من جهوده الرامية إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص.

زاي- التوقعات لعام ٢٠١٩

٥٤- خصص عام ٢٠١٨ لإعادة تنظيم للمعهد، حيث شملت اعتماد قائمة تدريبية جديدة تأخذ في الاعتبار المجالات الرئيسية للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فقد وضع إطار استراتيجي من خمس سنوات استنادا إلى نظرية التغيير الشامل ليكون بمثابة إطار لتقديم دورات القائمة الجديدة.

٥٥- وسيكون عام ٢٠١٩ السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية ذات الخمس سنوات بتطبيق نظريته في التغيير ومؤشرات الأداء. وفي هذا الصدد، ستظل تنمية قدرات الموظفين، وتعبئة الموارد على رأس الأولويات.

٥٦- واستجابة للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى زيادة عدد الدورات التدريبية القائمة على الحضور الشخصي وعلى شبكة الإنترنت. وسيجري دعم مزيد من الأنشطة بحلقات دراسية شبكية شهرية. وسيجري أيضا تعزيز الدليل الخاص بمستودع المعارف المواضيعية والبحث.